

دمشق ترحب باتفاق إدلب.. وتؤكد مضيها في حربها ضد الإرهاب

الخارجية: كان حصيلة مشاورات بين سورية وروسيا وهو مؤطر زمنياً بتواقيت محددة

الوطن - وكالات

رحبت دمشق، أمس، مع الاتفاق حول محافظة إدلب الذي أعلن عنه في مدينة سوتشي الروسية، وأكدت أنه كان حصيلة مشاورات مكثفة بينها وبين روسيا ويتسبب كامل بين البلدين، معتبرة أنه اتفاق «مؤطر زمنياً بتواقيت محددة»، وأنه جزء من الاتفاقيات السابقة حول مناطق «خض التصعيد».

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا»، أمس: «إن الجمهورية العربية السورية ترحب بالاتفاق حول محافظة إدلب الذي أعلن عنه بالأمس (الاثنين) في مدينة سوتشي الروسية، وتؤكد أن هذا الاتفاق كان حصيلة مشاورات مكثفة بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد الروسي ويتسبب كامل بين البلدين».

وأضاف المصدر: «إن الجمهورية العربية السورية إذ تشدد على أنها كانت ولا تزال ترحب بأي مبادرة تحقق مواءمات السوريين وتسهم في إعادة الأمن والأمان إلى بقعة ضربها ضد الإرهاب، فإنها تؤكد أنها ماضية في حربها ضد الإرهاب حتى تحرير آخر شبر من الأراضي السورية سواء بالعمليات العسكرية أو بالمصالحات المحلية التي أثبتت نجاعتها في حقن مماء السوريين وعودة الأمن والأمان إلى المناطق التي جرت بها ما ساهم أيضاً في البدء بعودة اللاجئين وختم المصدر تصريحه بالقول: «إن اتفاق



من انتشار الشرطة العسكرية الروسية في ريف إدلب لمراقبة مناطق خفض التصعيد فيها (عن الإنترنت - أرشيف)

إدلب الذي أعلن عنه بالأمس (الاثنين) هو اتفاق مؤطر زمنياً بتواقيت محددة وهو جزء من الاتفاقيات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا منذ بداية عام ٢٠١٧ والتي انطلقت في أساسها من الالتزام بسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وتحرير كل الأراضي السورية سواء من الإرهاب والإرهابيين أو من أي وجود عسكري أجنبي غير شرعي».

خرجت قمة سوتشي التي جمعت كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، باتفاق على «إقامة منطقة منزوعة السلاح» في إدلب بعرض يتراوح بين ١٥ و٢٠ كيلومتراً على طول خط التماس، بدءاً من الخامس عشر من تشرين الأول من هذا العام.

وتكشفت مصادر دبلوماسية في موسكو لـ«الوطن» أن الاتفاق سيتم على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن إقامة منطقة «منزوعة السلاح» بعرض ١٥ كم حول مدينة إدلب، وتتفديها قبل منتصف تشرين الأول المقبل، أما المرحلة الثانية فسيتم فيها نزع السلاح الثقيل، وتمتد حتى العاشر من تشرين الثاني المقبل، ويشرف روسي تركي، ولتيم بعدها سيانداها.

دخل مؤسسات الدولة السورية لاستلام مهامها قبل نهاية العام، بعد أن يتم تسليم كل الأسلحة الثقيلة من الإرهابيين وإبعادهم عن المناطق المدنية، حيث يجري اعتبار الفصائل التي ترفض هذا الاتفاق جوية حتى الجيش التركي، وتصنف على أنها إرهابية، ومن الواجب قتالها.

ومنذ عام ٢٠١١ تشهد سورية حرباً إرهابية شنت عليها من مليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية دعمتها دول عربية وإقليمية على رأسها تركيا، إضافة إلى دول غربية والولايات المتحدة الأميركية، تسببت باستشهاد الآلاف من قوات الجيش والمدنيين، فضلاً عن تشريد وتهجر الكثير من المواطنين إلى داخل البلاد وخارجها ودمار هائل في البنى التحتية.

في الأثناء، قال السفير السوري في لبنان، علي عبد الكريم علي، أمس، في مقابلة مع قناة «الجديد»، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: «إن الاتفاق الروسي التركي حول إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب، يعتبر اختباراً لمدى قدرة أنقرة على الالتزام بهذا القرار، وأنه يعتقد أنها ستحاول».

وأضاف علي: «من مهد للإرهاب ومرمر المؤامرات إلى سورية يستهدف لبنان وسورية». وتابع: «لو قبلت سورية بالمسومة والتنازل لتكثرت مخولة بأن تحصل على ما تريد ولكن سورية بقيت على ثوابتها وادفعت عن سيانداها».

وتكشفت مصادر دبلوماسية في موسكو لـ«الوطن» أن الاتفاق سيتم على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن إقامة منطقة «منزوعة السلاح» بعرض ١٥ كم حول مدينة إدلب، وتتفديها قبل منتصف تشرين الأول المقبل، أما المرحلة الثانية فسيتم فيها نزع السلاح الثقيل، وتمتد حتى العاشر من تشرين الثاني المقبل، ويشرف روسي تركي، ولتيم بعدها سيانداها.

وأضاف علي: «من مهد للإرهاب ومرمر المؤامرات إلى سورية يستهدف لبنان وسورية». وتابع: «لو قبلت سورية بالمسومة والتنازل لتكثرت مخولة بأن تحصل على ما تريد ولكن سورية بقيت على ثوابتها وادفعت عن سيانداها».

وتكشفت مصادر دبلوماسية في موسكو لـ«الوطن» أن الاتفاق سيتم على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن إقامة منطقة «منزوعة السلاح» بعرض ١٥ كم حول مدينة إدلب، وتتفديها قبل منتصف تشرين الأول المقبل، أما المرحلة الثانية فسيتم فيها نزع السلاح الثقيل، وتمتد حتى العاشر من تشرين الثاني المقبل، ويشرف روسي تركي، ولتيم بعدها سيانداها.

وتكشفت مصادر دبلوماسية في موسكو لـ«الوطن» أن الاتفاق سيتم على ثلاث مراحل، الأولى تتضمن إقامة منطقة «منزوعة السلاح» بعرض ١٥ كم حول مدينة إدلب، وتتفديها قبل منتصف تشرين الأول المقبل، أما المرحلة الثانية فسيتم فيها نزع السلاح الثقيل، وتمتد حتى العاشر من تشرين الثاني المقبل، ويشرف روسي تركي، ولتيم بعدها سيانداها.

قولاً واحداً

اتفاق بوتين - أردوغان: قطع الطريق على الحرب الاستباقية الأميركية

عامر نعيم الياس

أثار الاتفاق الروسي التركي في سوتشي حول إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب التشاؤم في العديد من الأوساط المحسوبة على محور مكافحة الإرهاب في سورية، والواضح أن عنصر المفاجأة في ضوء التحشيد العسكري، والتصريحات الروسية الإيرانية في قمة طهران التي أكدت ضرورة إنهاء ملف إدلب بالوسائل العسكرية، والافتراق في هذا الموقف بالتحديد عن تركيا، قد جعل من إمكانية توقع اتفاق ما أمراً غير مقبول بالنسبة للبعض.

لكن اعتماداً على الحثيات السابقة فإن التوصل إلى اتفاق أمر ليس مفاجئاً، نظراً لأن الخلاف التركي مع روسيا وإيران كان خاضعاً لضوابط تفاوضية ممثلة بمسار أستانا والدول الضامنة لمناطق خفض التصعيد في سورية، ولم يتخل أردوغان في خطابه مخاطب مسؤوليه الذي تلا قمة طهران عن هذا المسار، وطالب أكثر من مرة بالتشاركية في مسار حل قضية إدلب، ومن ثم شكّل هذا نافذة لعملية تفاوضية بين الدول الثلاث الضامنة والأكثر حضوراً في شمال سورية، وتحديداً في ما يخص محافظة إدلب.

حسب تعبير صحيفة لوفيفارو الفرنسية فقد «انترج بوتين الاتفاق من الرئيس التركي أردوغان»، والواضح أن الأولوية لدى روسيا هي الحفاظ على علاقة مشجحة مع تركيا، بهدف الحفاظ على مسار أستانا الذي أقرن مناطق خفض التصعيد في سورية التي لم يتبق منها سوى إدلب. وهنا يمكن ليجد لولا ضوء أخضر روسي وإيراني في مثل إعزاز جرابلس الباب، جاء في أحد أوجهه لضبط خطوط اللعبة في سورية بمواجهة الوجود العسكري الأميركي المدعوم بمليشيا كردية تحلم بالانفصال عن سورية في منطقة شرق الفرات.

وعليه فإن الأولوية الروسية هي الحفاظ على عدم انسجام الموقف الغربي التركي مما يحدث في سورية، وهذا يتحقق في وضع إدلب حالياً، أي بعد الاتفاق، أما في المرحلة التي سبقته فقد كان التركيز الأميركي والغربي منصفاً على استغلال الخلاف التركي الروسي حول إدلب، والعمل بكل الوسائل المتاحة على نسف مسار أستانا، وتحقيق تقارب بين محور واشنطن -بروكسل- أنقرة على أرضية الدفاع عن محافظة إدلب في وجه محور مكافحة الإرهاب.

هذا الاتفاق يشير إلى منطقة منزوعة السلاح تأتي لضمان عدم التشويش على تحركات الجيش السوري المقبلة في مرحلة الهدنة في إدلب، وحماية المناطق التي تسيطر عليها الدولة السورية من أي تحرك إرهابي محتمل.

الأمر الثالث، الاتفاق محدد بمهل زمنية لنزع السلاح الثقيل، وتحديد الجماعات الإرهابية من تلك المحسوبة على ما يسمى الاعتدال لغاية ٩ تشرين الثاني المقبل، وهذا يرمي الكرة في ملعب أنقرة بخصوص التعامل مع إسلاميي إدلب أو قنندار سورية كما يحلو للبعض تسميتها. وهذا الأمر الذي حاولت أنقرة تجنبه منذ اتفاق أستانا حول مناطق خفض التصعيد، والذي يحاول الغرب الالتفاف عليه منذ سنوات، بات اليوم اتفاقاً ملزماً وقع عليه كل من وزير الدفاع الروسي والتركي.

الأمر الرابع، لا تقسيم في سورية هكذا كان الحديث عند إبرام اتفاقية مناطق خفض التصعيد بأنها اتفاقيات تقسيم، واليوم تصبح منطقة نزع السلاح هي رمز التقسيم مع أنها داخل مناطق المسلحين، وهو أمر يفرض صراعات بين مختلف الجماعات الجهادية، وهو ليس بالسليبي على الدولة السورية والحلفاء.

الأمر الخامس والأهم، أن المعركة الرئيسية في سورية هي المعركة مع الاحتلال الأميركي لشرق الفرات، والمدعوم من مكون سوري له طموحات انفصالية، ويعمل بكل ما أوتي من قوة على تغيير كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة شرق الفرات، وهذه المعركة هي الأكثر خطورة وتعقيداً، ومن ثم فإن إعادة الهدوء إلى إدلب في الوقت الحالي وتحسينها عبر اتفاقيات ملزمة وخطة، يساعدان في التفرغ لمواجهة العدو الأقوى في سورية، وبطبيعة الحال يجب إعادة تأكيد أن الصراع في سورية، هو صراع بين الناتو ممثلاً بالولايات المتحدة وروسيا، وهو صراع مرتبط بإعادة توزيع مناطق النفوذ في العالم، وفي أحد أوجهه هو صراع إقليمي، والوضع في العراق نموذج له وحتى في سورية، ومن ثم فإن الأولوية الروسية أيضاً هي التفرغ لمواجهة الوجود الأميركي في سورية، من دون وجود عوامل تشويش إضافية على الوجود العسكري الروسي وعلى تحركات محور مكافحة الإرهاب في سورية.

إن الاتفاق الحالي هو أفضل الموجود في ظل حملة غربية أرادت أن تتركب على موجة معركة إدلب، لاستعادة تركيا أولاً، وخوض المعركة الأخيرة استباقياً في إدلب قبل وصول الجيش السوري والحلفاء إلى شرق الفرات والتفرغ له، فضلاً عن نسف صيغة أستانا والعودة إلى جنيف والضوابط التفاوضية التي تحكمها، ولأجل ما سبق فإن الاتفاق المؤقت الروسي التركي في سورية الذي جرى بموافقة الحكومة السورية هو جزء من مسار إدارة الصراع المندفع عن الولايات المتحدة سواء في سورية أم في الإقليم أم على المستوى الدولي.

الأمم المتحدة وواشنطن ويرين وطهران رجوا باتفاق إدلب ودعوا لتنفيذه شويغو: بدء العمل على إنشاء نظام أمن جديد في المحافظة

الوطن - وكالات

رحبت كل من الأمم المتحدة وأميركا وإيران والماتيا باتفاق إدلب الذي أعلن عنه في مدينة سوتشي الروسية ودعوا إلى تنفيذه، في حين أعلنت موسكو عن بدء العمل على إنشاء نظام أمن جديد في منطقة «خفض التصعيد» بمحافظة إدلب، في وقت أكدت فيه أنقرة أنها ستواصل أنشطتها العسكرية المتعلقة بإدلب بالتنسيق مع روسيا.

وتكثف وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «المباحثات بشأن تسوية الوضع في منطقة إدلب التي جرت الاثنتين (في مدينة سوتشي) بين (الرئيس فلاديمير بوتين) و(رئيس النظام التركي رجب طيب) أردوغان، بمشاركة وزراء الدفاع والخارجية، وقادري الأركان العامة، أسفرت عن اتخاذ قرار يقضي بالشروع في العمل على إنشاء نظام وهيكلي جديدين لضمان سلامة العمل في منطقة خفض التصعيد بإدلب، انطلاقاً من هذا اليوم، (ال ١٨ أيلول الجاري)».

قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في كلمة له خلال اجتماعه مع سفراء عدة دول في أنقرة، وفق وكالة «الأناضول»: إن بلاده ستواصل أنشطتها العسكرية المتعلقة بإدلب بالتنسيق مع روسيا. وأضاف: إن اتفاق سوتشي بشأن إدلب مكسب مهم للدول المعنية وسكان المنطقة، وأكد أن بلاده «تحتزم وحدة وسلامة أراضي جميع جيرانها، وعلى رأسها سورية والعراق».

وشدد على أن تركيا «لم تبق ولن تبقى مكتوفة الأيدي أيضاً تجاه الاعتداءات التي تنطلق من دول الجوار»، وأنها «لن تسمح في هذا الإطار بتشكيل حزام إرهابي لوحدات حماية الشعب الكردية شمالي سورية».

بدوره، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، وفق «روسيا اليوم»: إنه بموجب الاتفاق، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، أمس: «علينا أن نرسل المزيد من الخطوات عملية لمنع الهجوم العسكري على محافظة إدلب، كما نرحب بأي جهود مخصصة للحد من العنف في سورية».

وفي السياق، قال مصدر مسؤول في الخارجية الأميركية، وفق «روسيا اليوم»: «نرحب ونشجع روسيا وتركيا على اتخاذ خطوات عملية لمنع الهجوم العسكري على محافظة إدلب، كما نرحب بأي جهود مخصصة للحد من العنف في سورية».

وتكثف وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «المباحثات بشأن تسوية الوضع في منطقة إدلب التي جرت الاثنتين (في مدينة سوتشي) بين (الرئيس فلاديمير بوتين) و(رئيس النظام التركي رجب طيب) أردوغان، بمشاركة وزراء الدفاع والخارجية، وقادري الأركان العامة، أسفرت عن اتخاذ قرار يقضي بالشروع في العمل على إنشاء نظام وهيكلي جديدين لضمان سلامة العمل في منطقة خفض التصعيد بإدلب، انطلاقاً من هذا اليوم، (ال ١٨ أيلول الجاري)».

قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في كلمة له خلال اجتماعه مع سفراء عدة دول في أنقرة، وفق وكالة «الأناضول»: إن بلاده ستواصل أنشطتها العسكرية المتعلقة بإدلب بالتنسيق مع روسيا. وأضاف: إن اتفاق سوتشي بشأن إدلب مكسب مهم للدول المعنية وسكان المنطقة، وأكد أن بلاده «تحتزم وحدة وسلامة أراضي جميع جيرانها، وعلى رأسها سورية والعراق».

وتكثف وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «المباحثات بشأن تسوية الوضع في منطقة إدلب التي جرت الاثنتين (في مدينة سوتشي) بين (الرئيس فلاديمير بوتين) و(رئيس النظام التركي رجب طيب) أردوغان، بمشاركة وزراء الدفاع والخارجية، وقادري الأركان العامة، أسفرت عن اتخاذ قرار يقضي بالشروع في العمل على إنشاء نظام وهيكلي جديدين لضمان سلامة العمل في منطقة خفض التصعيد بإدلب، انطلاقاً من هذا اليوم، (ال ١٨ أيلول الجاري)».

قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في كلمة له خلال اجتماعه مع سفراء عدة دول في أنقرة، وفق وكالة «الأناضول»: إن بلاده ستواصل أنشطتها العسكرية المتعلقة بإدلب بالتنسيق مع روسيا. وأضاف: إن اتفاق سوتشي بشأن إدلب مكسب مهم للدول المعنية وسكان المنطقة، وأكد أن بلاده «تحتزم وحدة وسلامة أراضي جميع جيرانها، وعلى رأسها سورية والعراق».

وشدد على أن تركيا «لم تبق ولن تبقى مكتوفة الأيدي أيضاً تجاه الاعتداءات التي تنطلق من دول الجوار»، وأنها «لن تسمح في هذا الإطار بتشكيل حزام إرهابي لوحدات حماية الشعب الكردية شمالي سورية».

بدوره، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، وفق «روسيا اليوم»: إنه بموجب الاتفاق، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأردني أيمن الصفدي، أمس: «علينا أن نرسل المزيد من الخطوات عملية لمنع الهجوم العسكري على محافظة إدلب، كما نرحب بأي جهود مخصصة للحد من العنف في سورية».

وفي السياق، قال مصدر مسؤول في الخارجية الأميركية، وفق «روسيا اليوم»: «نرحب ونشجع روسيا وتركيا على اتخاذ خطوات عملية لمنع الهجوم العسكري على محافظة إدلب، كما نرحب بأي جهود مخصصة للحد من العنف في سورية».

وتكثف وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «المباحثات بشأن تسوية الوضع في منطقة إدلب التي جرت الاثنتين (في مدينة سوتشي) بين (الرئيس فلاديمير بوتين) و(رئيس النظام التركي رجب طيب) أردوغان، بمشاركة وزراء الدفاع والخارجية، وقادري الأركان العامة، أسفرت عن اتخاذ قرار يقضي بالشروع في العمل على إنشاء نظام وهيكلي جديدين لضمان سلامة العمل في منطقة خفض التصعيد بإدلب، انطلاقاً من هذا اليوم، (ال ١٨ أيلول الجاري)».

قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، في كلمة له خلال اجتماعه مع سفراء عدة دول في أنقرة، وفق وكالة «الأناضول»: إن بلاده ستواصل أنشطتها العسكرية المتعلقة بإدلب بالتنسيق مع روسيا. وأضاف: إن اتفاق سوتشي بشأن إدلب مكسب مهم للدول المعنية وسكان المنطقة، وأكد أن بلاده «تحتزم وحدة وسلامة أراضي جميع جيرانها، وعلى رأسها سورية والعراق».

وشدد على أن تركيا «لم تبق ولن تبقى مكتوفة الأيدي أيضاً تجاه الاعتداءات التي تنطلق من دول الجوار»، وأنها «لن تسمح في هذا الإطار بتشكيل حزام إرهابي لوحدات حماية الشعب الكردية شمالي سورية».

في رابع جلسة لمجلس الأمن حول إدلب.. نيبينزيا: من غير المقبول مساعدة الإرهابيين وحتى بشكل غير مباشر

الجعفري: الحرص على حياة السوريين يقتضي التعاون مع حكومتهم

الوطن - وكالات

شدد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري على أن الحرص على حياة السوريين يقتضي التعاون مع الحكومة السورية ودعم جهودها للقضاء على أفة الإرهاب بدلاً من تعويبه. وعقد مجلس الأمن الدولي أمس رابع جلسة مناقشة الأوضاع في إدلب بعد جلسة عقدها في ٢٨ آب، واثننت في ١٧ أيلول الجاري.

والقى الجعفري كلمة خلال الجلسة استهلها، بتقديم التعازي لسفير روسيا فاسيلي نيبينزيا على الضحايا الذين سقطوا شهداء أول من أمس بفعل العدوان الإسرائيلي على مدينة اللاذقية، وأضاف: شهداء روسيا هم شهداؤنا، الدم واحد والنصر واحد على الإرهاب.

وأدان الجعفري عدوان «إسرائيل» الجديد، واعتبر أنه يأتي استكمالاً لسياساتها العدوانية ومحاولاتها تقديم دعم معنوي للجماعات الإرهابية بعد الهزائم المتلاحقة التي منيت بها أمام الجيش العربي السوري.

وأبدى الجعفري استغرابه من عدم تطلق المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا ووكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك في إحاطتهما للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية.

وقال: سورية تطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات حازمة وفورية لسماء إسرائيل عن إرهابها وجرائمها التي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

وبيّن الجعفري أن الغرب أراد الحرب على سورية بهدف

تغيير مواقفها وسياساتها وهويتها الوطنية والقومية خدمة لمشروع شرق أوسط جديد محاكاة لمشروع يهودية «إسرائيل» والقضاء على حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. وقال: إن الحرص على حياة السوريين يقتضي التعاون مع الحكومة السورية ودعم جهودها للقضاء على أفة الإرهاب بدلاً من تعويم هذا الإرهاب.

وأضاف: الحكومة الفرنسية استمرت بتقديم الغطاء السياسي للجموعات الإرهابية في سورية رغم أن هذه المجموعات هي نفسها التي ارتكبت الهجوم على مسرح «باتاكلان» في باريس. وشدد الجعفري على أن سورية مستمرة بالعمل لتحقيق الحل السياسي للأزمة عبر حوار سوري سوري بقيادة سورية دون تدخل خارجي على أن تصدّر مكافحة الإرهاب الأولوية في كل مراحل وتطورات العملية السياسية.

وبعدما جدد الجعفري موقف دمشق المرحب باتفاق إدلب الذي أعلن في سوتشي أول من أمس، أكد أن هذا الاتفاق كان حصيلة مشاورات مكثفة بين دمشق وموسكو ويتسبب كامل بين البلدين «أي أن الحكومة السورية لم تكن آخر من يعلم، ولا يستطيع أحد أن يتجاوز الحكومة السورية على الإطلاق».

وأضاف: سورية ترحب بأي مبادرة تحقق مواءمات السوريين وتسهم في إعادة الأمان إلى أي بقعة ضربها بالإرهاب وهي ماضية في حربها على الإرهاب حتى تحرير آخر شبر من أراضيها سواء بالعمليات العسكرية أم بالمصالحات.

وكان المندوب الروسي، أكد في كلمته أن من يريد احترام إرادة السوريين عليه ألا يعوق جهود الدول الضامنة الثلاث (مسار) أستانا روسيا وتركيا وإيران) التي تسعى إلى عملية سياسية

عامة تحتجها سورية والمنطقة والعالم أجمع وذلك استناداً إلى قرارات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي (نهاية كانون الثاني الماضي) والقرار الأممي ٢٢٥٤. وبعدها شدد على «عدم قبول تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين بشكل انتقائي»، انتقد عدم تضمين تقرير لوكوك «أي فقرة حول وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي السورية التي لا تخضع لدمشق بما في ذلك الأراضي التي يحتلها ما يسمى «التحالف الدولي»، بما فيها الرقة، ولفت إلى عدم حصول أي تقدم فيما يتعلق بتقديم مواد غذائية لمخيم الركبان، مشدداً على أن تقديم المساعدات عبر الحدود هو «آلية غير شفافة تقتض من السيادة السورية».

وشدد نيبينزيا على أنه من غير المقبول مساعدة الإرهابيين وحتى بشكل غير مباشر. وفي إحاطته التي قدمها للجلسة، قال دي ستورا: إن الظروف ملائمة الآن للحد في سورية، داعياً الأطراف الدولية المهتمة بالشأن السوري إلى المساعدة للدفع بعملية التسوية السياسية للأزمة السورية.

كما دعا دول العالم إلى إرسال مساعدات إنسانية إلى سورية بلا انقطاع في ظل احترام سيادة سورية واستقلالها ووحديتها وسلامة أراضيها مع تغليب الحوار على التصعيد عند مواجهة هذه الأوضاع المركبة.

أما لوكوك، فتساءل عما بالمصالحات. وثلاثة ملايين شخص موجودين في إدلب، وقال: «هل سيكون الاتفاق شكلياً، أم سيكون بارقة أمل تبشر بالخروج من النفق الطويل المظلم».



مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري (عن الإنترنت - أرشيف)